Alistiqama Center For Strategic Studies

حجية السنة النبوية

كمصدر من مصادر التشريع

ورقة بحثية مختصرة

الهيثم زعفان

١٤٤٧هـ/ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله.

ثم أما بعد...

هناك علاقة ترابطية من نوع خاص تربط الفقيه بالمحدث، فالدليل هو زاد الفقيه، ودليل السنة النبوية هو أحد مصادر التشريع الإسلامي التي يستنبط منها الفقيه أحكامه التشريعية، والمحدث هو الحكم على درجة صحة الدليل المنسوب للسنة النبوية وفق قواعد منضبطة ومشددة وضعها العلماء، فدقة المحدث وانضباط حكمه على الدليل، ينبني عليه صحة مسار الفقيه في استنباطه للأحكام التشريعية.

وأي خلل في تلك العلاقة من ناحية الدليل والحكم على صحته وقبوله يترتب عليه الخلل والانحراف في الاستنباط والتشريع وإصدار الأحكام

الفقهية، ففساد المدخلات يؤدي إلى فساد المخرجات والتي ستأتي حتماً على غير مراد الشارع الكريم.

كما أن الطعن في الدليل الصحيح من السنة النبوية ومحاولات البعض إنكار أو تغييب ولايته بل وإنكار أو تغييب ولاية السنة النبوية بالكلية على الأحكام التشريعية، يؤدي كذلك إلى فساد المخرجات التشريعية، وسيرها على غير مراد الشارع الحكيم في ضبط أحوال البلاد والعباد ومعتقداتهم وعباداتهم ومعاشهم ومعاملاتهم.

ولما كانت أدلة الشرع المتفق عليها والتي تستنبط منها الأحكام الفقهية أربعة: **الكتاب، والسنة، والإجماع والقياس**، فقد عرف الأصوليون السنة النبوية بأنها: "ما صدر عن النبي - ﷺ - من قول، أو فعل أو تقرير وهو كفه أو سكوته- ﷺ - عن إنكار ما فعله الصحابة -رضوان الله عليهم- أمامه أو ما أُخبر به، والسنة بهذا المعنى ترادف الحديث"[1].

يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف -رحمه الله-: "أجمع المسلمون أن ما صدر عن رسول الله من قول أو فعل أو تقرير وكان مقصوداً به التشريع

[1]) **مصطلح السنة**: الموسوعة الفقهية الكويتية؛ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، الجزء الخامس والعشرون، ص ص ٢٦٤-٢٦٦.

والاقتداء، ونقل إلينا بسند صحيح يفيد القطع، أو الظن الراجح بصدقه، يكون حجة على المسلمين، ومصدراً تشريعياً يستنبط منه المجتهدون الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين، أي أن الأحكام الواردة في هذه السنن تكون مع الأحكام الواردة في القرآن قانوناً واجب الاتباع والبراهين على حجية ذلك عديدة منها نصوص القرآن حيث أمر الله سبحانه وتعالى في كثير من آي الكتاب الكريم بطاعة رسوله ونفي الإيمان عمن لم يطمئن إلى قضاء الرسول ولم يسلم له، ومنها إجماع الصحابة رضوان الله عليهم في حياته صلى الله عليه وآله وسلم وبعد وفاته على وجوب اتباع سنته، وفي هذا كله برهان على أن تشريع الرسول هو تشريع إلهي واجب اتباعه"[٢].

وأحوال الأمة الإسلامية عبر التاريخ وفي واقعنا المعاصر عند التعاطي مع العلاقة بين السنة النبوية والتشريع تدور حول حالات خمس:

(قبول وتسليم- رفض- تشكيك- تغييب- تزييف)

وتفصيل ذلك كالآتي:

---

[٢]) عبد الوهاب خلاف: **علم أصول الفقه**؛ مكتبة الدعوة الإسلامية، الطبعة الثامنة، ص٣٧.

- **فالأولى: قبول وتسليم واعتقاد** بدور أدلة السنة النبوية الصحيحة وولايتها في التشريع؛ وأهميتها كأحد مصادر التشريع الإسلامي.
- **والثانية: رفض** لأي دور للسنة النبوية في التشريع الإسلامي، وادعاء الاكتفاء بأحكام القرآن الكريم كمصدر للتشريع، وهذا واضح في حالة من يسمون أنفسهم بالقرآنيين.
- **والثالثة: تشكيك** في مصادر السنة النبوية الصحيحة ومن ثم التشكيك في أدلتها ورفض ما يترتب عليها من أحكام تشريعية بنيت على أساسها، وقد حمل هم هذا التشكيك المستشرقون قديماً، وبعض المراكز الغربية حديثاً، وتبعهم في ذلك بعض العلمانيين والتغريبيين في العالم العربي والإسلامي.
- **والرابعة: تغييب** للسنة النبوية كمصدر للتشريع اتباعاً لهوى الناظر وتقديم للمظنون على المعلوم، وهذا منتشر في حالة استيراد القوانين الوضعية ومحاكاتها، حيث لا يقف الأمر عند ترك وتغييب أدلة السنة النبوية، بل يشمل تغييب غيرها من مصادر التشريع الإسلامي.

- **والخامسة: تزييف** للسنة واختلاف في النظر لما هو منسوب لرسول الله -ﷺ- والكذب عليه، وتهاون في قواعد الحكم على صحة أدلتها سنداً ومتناً، وهذا واضح في حالة الفرق والطوائف المنتسبة للإسلام، حيث تتسع رقعة هذا الاختلاف كلما زاد الانحراف العقدي، ويلمس المراقب والمحقق الأزمة المشتركة لتلك الفرق مع انقطاع السند وتزييف وصله إلى رسول الله -ﷺ-، كما يلمس المراقب كذلك الأثر الفقهي المترتب على فساد الدليل وما يحدثه من مفاسد وانحرافات في المعتقدات والعبادات والمعاملات. وهذا واضح في حكم بعض الفرق على أهل السنة والجماعة وعلى الصحابة وأمهات المؤمنين -رضي الله عنهم-، وما يترتب عليه من معتقدات وتقريرات خاصة بهم يلتزم بها أتباعهم. هذا فضلاً عن شركيات الاستغاثة وفساد العبادات والمعاملات، وفوضى العلاقات بين الرجال والنساء عند بعض تلك الفرق المنتسبة للإسلام، بحجة أنها تستمد قوتها من أدلة نسبت -زيفاً- إلى السنة النبوية المشرفة.

وكل حالة من الحالات المذكورة يلزمها الوقوف الشرعي أمام أهمية أن تكون السنة النبوية أحد مصادر التشريع التي تنظم حياة المسلم، والتي تدور حول ثلاثة محاور؛ وتفصيلها كالآتي:

الأهمية الأولى: الاحتكام إلى السنة النبوية أصل من أصول الإيمان، وشرط من شروطه يلزم كل مسلم.

هناك خطورة عقدية لدى من يهون الاحتكام إلى السنة النبوية كمصدر من مصادر التشريع قد تصل به إلى مرحلة الخروج من الإسلام، فالاحتكام إلى السنة النبوية يعد أصلاً من أصول الإيمان وشرطاً من شروطه، كما نصت على ذلك النصوص القرآنية الآمرة بوجوب طاعة رسول الله -ﷺ-، ورد الحكم إلى الله- سبحانه- والرسول -ﷺ- وعاقبة المخالف لهذه الأوامر واضحة ولا لبس فيها، يقول الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[٣].

[٣]) سورة النساء: الآية (٥٩).

قال الإمام القرطبي -رحمه الله-: (أي ردوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى رسوله بالسؤال في حياته، أو بالنظر في سنته بعد وفاته -ﷺ-؛ ومن لم ير هذا اختل إيمانه)(٤).

وقال الشيخ السعدي- رحمه الله-: "لأن كتاب الله وسنة رسوله عليهما بناء الدين، ولا يستقيم الإيمان إلا بهما، فالرد إليهما شرط في الإيمان فلهذا قال: ﴿**إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾ فدل ذلك على أن من لم يرد إليهما مسائل النزاع فليس بمؤمن حقيقة، بل مؤمن بالطاغوت كما ذكر في الآية بعدها"(٥).

وقال الشيخ السعدي في موضع آخر عند تفسيره للآية ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾(٦) : "فمَن ترك هذا التحكيم المذكور غير ملتزم له فهو كافر، ومَن تركه، مع التزامه فله حكم أمثاله من العاصين"(٧).

[4]) أبو محمد القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**؛ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٧هـ، الجزء السادس، ص ٤٣٣.

[5]) عبد الرحمن بن ناصر السعدي: **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**؛ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص ١٨٣.

[6]) سورة النساء: الآية (٦٥).

[7]) تفسير السعدي: مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.

كما قال الإمام ابن كثير- رحمه الله- عند تفسير قوله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[8]: "أي: عن أمر رسول الله -ﷺ-، وسبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته، فليحذر وليخش من خالف شريعة الرسول باطناً أو ظاهراً ﴿**أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ**﴾ أي: في قلوبهم، من كفر أو نفاق أو بدعة، ﴿**أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ أي: في الدنيا، بقتل، أو حد، أو حبس، أو نحو ذلك"[9].

ولهذا قال الإمام السيوطي- رحمه الله-: "إن من أنكر كون حديث النبي -ﷺ- قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة: كفر وخرج عن دائرة الإسلام"[10].

وعليه فإن لمسألة قبول الاحتكام إلى السنة النبوية في التشريع أهمية تلزم كل مسلم بأن يؤمن بها ويعتقد فيها، وينزلها منزلتها في الاعتقاد والقبول والتسليم والانقياد. وأن تكون نظرته الأولى للسنة النبوية كمصدر من

[8]) سورة النور: الآية (٦٣).

[9]) ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**؛ مؤسسة قرطبة، القاهرة، المجلد العاشر، ص٢٨١.

[10]) جلال الدين السيوطي: **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**؛ إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ص٢.

مصادر التشريع نظرة عقدية إيمانية، لا تقف عند حدود الأحكام الفقهية والتشريعية.

الأهمية الثانية: السنة النبوية بيان وتفصيل لما في القرآن الكريم من أحكام

تكمن الأهمية الثانية للاستدلال بالسنة النبوية كمصدر من مصادر التشريع في أن السنة النبوية جاءت إما مؤيدة وموافقة لأحكام القرآن الكريم ونصوصه إجمالاً وتفصيلاً، وإما مفصلة لمجمل القرآن الكريم، تخصص عامه، وتقيد مطلقه.

وفي ذلك يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف: "إن القرآن فرض الله فيه على الناس عدة فرائض مجملة غير مبينة، لم تفصل في القرآن أحكامها ولا كيفية أدائها في الصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها، وقد بين الرسول هذا الإجمال بسنته القولية والعملية، فلو لم تكن هذه السنن البيانية حجة على المسلمين وقانوناً واجباً اتباعه ما أمكن تنفيذ فرائض القرآن ولا اتباع أحكامه، وهذه السنن البيانية إنما وجب اتباعها من جهة أنها صادرة عن

الرسول ورويت عنه بطريق يفيد القطع بورودها عنه أو الظن الراجح بورودها، فكل سنة تشريعية صح صدورها عن الرسول فهي حجة واجبة الاتباع، سواء أكانت مبينة حكماً في القرآن، أم منشئة حكماً
سكت عنه القرآن، لأنها كلها مصدرها المعصوم الذي منحه الله سلطة التبيين والتشريع"[11].

والناظر في كتب الفقهاء يجد عبارة متكررة تنص على (**بينت السنة حكم كذا، والسنة بينت مقدار كذا، وبينت السنة كيفية كذا**)؛ فقد جاءت السنة النبوية لتفصل لنا أحكام العبادات والمعاملات والاستغناء عنها يعني ضياع التكليفات الشرعية وفساد مسار المسلم في طريقه إلى الله، وإلا فليقل لنا من لا يرى أهمية السنة النبوية كمصدر من مصادر التشريع كيف يقيم صلاته؟ وكيف يؤدي زكاته؟ وكيف يصوم؟ وكيف يحج؟ وأحكام بيعه وشرائه كيف يضبطها؟ ومن أي موضع تقطع يد السارق وفي أي مقدار تقطع؟ وكيف يقام الحد على الزاني؟ وما الفرق بين حد الزاني المحصن وغير المحصن؟ والأمثلة على ذلك كثيرة.

[11]) عبد الوهاب خلاف: **علم أصول الفقه**؛ مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

الأهمية الثالثة: السنة النبوية والاستقلال بالتشريع

هناك حالات أتت فيها السنة النبوية بحكم جديد على ما في الكتاب فسكت القرآن عنه، ولم يرد فيه ما يثبته أو ينفيه؛ قال الإمام القرطبي -رحمه الله- في مقدمة تفسيره: "البيان منه ﷺ على ضربين: "بيان لمجمل في الكتاب، كبيانه للصلوات الخمس، في مواقيتها، وسجودها وركوعها، وسائر أحكامها، وكبيانه لمقدار الزكاة ووقتها، وما الذي تؤخذ منه الأموال، وبيانه لمناسك الحج، وغير ذلك. وبيان آخر وهو زيادة على حكم الكتاب، كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، والقضاء باليمين مع الشاهد، وغير ذلك"[١٢].

ويقول الشيخ خلاف- رحمه الله-: "الأحكام التي وردت في السنة: إما أحكام مقررة لأحكام القرآن، أو أحكام مبينة لها، أو أحكام سكت عنها القرآن مستمدة بالقياس على ما جاء فيه، أو بتطبيق أصوله ومبادئه العامة،

[١٢]) أبو محمد القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**؛ مصدر سبق ذكره، مقدمة التفسير، ص ص ٦٧-٦٨.

ومن هذا يتبين أنه لا يمكن أن يقع بين أحكام القرآن والسنة تخالف أو تعارض"[١٣].

وفي هذا الإطار يضرب الباحث دكتور "عدنان أبو عمر" عدد من الأمثلة التفصيلية على ما استقلت به السنة من أحكام ومنها: "مشروعية الشفعة، والمساقاة ومنع الحائض والنفساء من الصوم والصلاة وأنها تقضي ما فاتها من الصيام دون الصلاة، ورجم الزاني المحصن، وصلاة الوتر، وصلاة الكسوف والخسوف، وصلاة الاستسقاء، وصلاة الجنازة، وصلاة الضحى، وصدقة الفطر، وتحليل ميتة البحر والجراد والكبد والطحال، ووجوب الدية على العاقلة في القتل الخطأ، وميراث الجدة، وغيرها من الأمثلة"[١٤].

إن التأكيد على أهمية السنة النبوية كمصدر من مصادر التشريع يلمسه المسلم كل يوم في عباداته ومعاملاته، ولو سأل كل شخص نفسه مع كل عبادة يؤديها، وكل معاملة يقوم بها، كيف وصلني الحكم الشرعي لهذه

---

[13]) عبد الوهاب خلاف: **علم أصول الفقه**، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

[14]) د. عدنان أبو عمر: **استقلالية السنة النبوية بالتشريع**؛ مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، العدد ٧٧، أبريل ٢٠١٩م، ص ص ١-٢٢.

العبادة أو تلك المعاملة، فسيجد أنها حصيلة جهد ضخم قام به المحدثون ليتيقنوا من صحة الأدلة النبوية، ليستنبط منها المجتهدون والفقهاء القواعد والأحكام التي يتعلم منها المسلم كيف يؤدي عباداته ومعاملاته؛ والمشاغبة حول السنة النبوية أو الانحراف عن المسار الصحيح في التعاطي معها هي في واقع الأمر مشاغبة حول الدين الإسلامي بالكلية ومحاولة لخلخلة بنيانه المحفوظ بعناية الله سبحانه وتعالى.

مركز الاستقامة للدراسات الاستراتيجية
عمق وانضباط